

### المبحث الثالث: قراءة لمكانة البعد المحلي في البرامج والخطط التنموية:

يهدف التخطيط إلى تحقيق التنمية و الرفاهية في مختلف الميادين ، ولهذا إرتأيت أن أخصص مبحثا كاملا أذكر فيه مختلف النقاط المتعلقة بعملية التخطيط ، الذي يعتبر نقطة إنطلاق مختلف البرامج والمخططات، لهذا سأطرق أولا إلى المخططات التنموية الأساسية على المستوى الوطني و المحلي ثم إلى التخطيط التنموي .

#### أولا: مخططات التنمية الوطنية :

لقد عرف الإقتصاد الجزائري نوعا من الإستقرار و التذبذب ، وهذا نتيجة لتغيير النظام والتوجه من الإشتراكية إلى الرأسمالية من جهة ، و إلى مشكلة الأمن التي زادت من تأزم الأوضاع من جهة أخرى، ولكن الأسوأ هو ظهور مشكلة أكثر خطورة و المتمثلة في المديونية الخارجية . ولقد كان أفضل حل لربح الوقت و الإستفادة من الفترة الزمنية لإصلاح الأوضاع هو اللجوء إلى إعادة الجدولة .

ونحن نعلم أنّ وضعية الإقتصاد الوطني لها إنعكاسات على الإقتصاد المحلي و العكس صحيح، وهذا ما أدى إلى وضع خطة لإنعاش الإقتصاد و من ثمّ الدخول في التنمية المستدامة و هذا بمراجعة برامج التنمية والصناديق الخاصة للدولة. (1)

ومن هنا تظهر الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للبرامج ، و المتمثلة في :

- ✚ تجهيز مراكز الحياة و تطوير الخدمات الجوارية .
  - ✚ وضع حلول للعراقيل الواقفة في وجه التنمية المحلية .
  - ✚ تنمية التهيئة الحضرية عن طريق الاستثمار الخاص .
  - ✚ الدعم و المساندة لبرامج الإنعاش الإقتصادي خاصة في مجال التشغيل .
  - ✚ تحسين ظروف حياة المواطنين .
- ومن بين هذه البرامج نجد :

#### ١٠ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :

الذي أطلق في 26 أفريل 2001 ، و لقد تبناه مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات ، و الذي قدّمه وزير الهيكلة وإعادة الإصلاحات ، و لقد جاء هذا المشروع نتيجة للإقتصاديين و الشركاء الإجتماعيين الذين طالبوا بتدابير مستعجلة لدعم النشاط الإقتصادي التي من شأنها أن توفر شروط قفزة سريعة للنمو عن طريق تحفيز الطلب الكلي باعتبار أنّ التوازنات المالية الكبرى تساعد على ذلك و يضم هذا البرنامج ثلاثة أجزاء :

1 - ريان ريان عبد السلام : اشكالية التنمية المحلية و مدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط ،رسالة ماجستير غير منشورة ، المدرسة العليا للأساتذة ، في الآداب و العلوم الانسانية ، بوزريعة، تخصص تهيئة اقليمية 2005-2006 ص116.

✚ الأشغال الكبرى : وتخص التجهيز و التهيئة الإقليمية ، و لقد إستفادت من غلاف مالي قدره 210.5 مليار دج، و تقوم بإنجاز التجهيزات الهيكلية في المناطق الحضرية ، و إحياء المناطق الحضرية داخل البلاد .

✚ التنمية المحلية : حيث خصصت 113 لها مليار دج ، و هذا لتمويل البرامج البلدية للتنمية و إنجاز البنى التحتية خاصة لفائدة المناطق المعزولة .

✚ الزراعة : تحصلت على تمويل قدره 65 مليار دج ، و تحتوي على مخطط لزيادة الإنتاج الزراعي و تغيير أنظمة الإنجاز لتكييفها مع ظروف الجفاف ، إضافة إلى هذا ، يتوقع البرنامج تمويل سبعة مشاريع توسيع ، و عصرنه شبكة السكك الحديدية، و 25 مشروع للطرق و غيرها ، و مخطط تشغيل بـ 7 مليار دج

## ن المخطط الوطني للتنمية :

إنّ التنمية الوطنية تعد محورا حاسما في تجسيد السياسة الوطنية في مختلف الميادين ، وخاصة في تذليل الفوارق الجهوية ، ووضع حد لمختلف أنواع النزوح و المساهمة في التنمية نحو المناطق الداخلية لاسيما الهضاب العليا ومناطق الجنوب، و تتطلب هذه العملية الأخيرة تحديد و تنفيذ عمليات متنوعة تأخذ بعين الإعتبار الوضعية الجهوية والمحلية ، وتهدف إلى تلبية حاجيات مختلف مناطق البلاد في مجال التنمية ، و كذا تحسين شروط حياة المواطنين .<sup>(1)</sup>

إنّ تحقيق هذا الهدف يعتمد على منهجية مخططة للجهود و العمليات ، كما ينبغي تنويعها بتطبيق النصوص الأساسية للبلاد، و لقد جسدت عملية التكفل فيما يلي :

الشروع في أعمال خاصة بإعادة تنظيم التراب الوطني ، لاسيما المنشآت الأساسية للمواصلات الأهمية التي تكتسيها التدخلات الإقتصادية و الإجتماعية للولايات و البلديات في المخطط الوطني للتنمية إذ هذه الأخيرة تسجل سنويا في حسابها 50 % من الاستثمارات العمومية ، و تتكفل بالإنجازات المالية للبلاد بمعدل 30 % .

ولقد تواصل تكثيف عمليات التنمية الوطنية ، و التي خلقت ديناميكية جديدة لهدف تلبية الحاجيات الإجتماعية للمواطنين . تنفيذ الإجراءات التنظيمية ، و نذكر من بينها :

- إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ، مما يعزز قدرات العمل على المستويات غير المركزية .
- التدعيم الإستثنائي للطاقت الدراسية و وسائل الإنجاز المحلية .
- إعادة تنظيم المجالس التنفيذية للولايات ، و تنظيم و تسيير الإدارة البلدية .
- تخفيف الإجراءات .
- تدعيم التخطيط و تطهير الإقتصاد ، وسيره الجيد .

1 -د. موسى رحمان، "واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية"، جامعة ع اقتصادية وع التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة- 2008، ص114

تبرز النتائج الإجمالية المسجلة أنّ أعمال التنظيم و الدراسات و الإنتاج و الإنجاز و المتابعة ، قد عرفت نشاطا خاصا، وتتجلى في: (1)

- مواصلة الجهود في مجال التربية و التكوين المهني .
- مظافرة الجهود من أجل بناء المساكن و التجهيزات الجماعية .
- ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة لكي تصبح دعامة لنشاط البناء .
- حماية الموارد الطبيعية و تقويمها .
- تنفيذ برنامج إستصلاح الأراضي ، لاسيما في المناطق السهلية و الجبلية .
- حماية و تطوير الجبال الغابية .
- محاربة الانجراف و التصحر .
- حماية السهوب التي عرفت تدهورا كبيرا ، و كذا إستغلالها على أحسن وجه .
- وتبعه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية في سنة 2002 كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (شق الطرقات، الإنارة العمومية، ..).

ويجدر القول بأن كلا المخططين إهتما بالمناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الفلاحية الكبيرة دون المساس بالمجالات الريفية الأخرى، ما أدى إلى الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2003 في إطار الحكم الراشد و التنمية المستدامة التي ترجمت بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية .

### ن برنامج دعم النمو الاقتصادي:

إمتد خلال الفترة ( 2005-2009 ) و بلغ حجمه الإستثماري 9000 مليار دج وخصص منه 1908,5 مليار دج للبرامج التنمية المحلية، بحيث ركزت هذه الأخيرة الى تحسين مستوى المعيشة (2) للسكان وبعث التشغيل وتوفير شروط إستقرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي، ومن خلاله خصصت برامج لتنمية مناطق الجنوب وكذا المضاب العليا، من خلال صندوق الجنوب الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 242-2000 مؤرخ في 20 أوت 2000، و هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز هذا العجز مقارنة بالمناطق الشمال و وجه له حساب خاص رقم 302-089 تحت إسم صندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، أنشأه القانون رقم 02/97 المتضمن قانون المالية لسنة 1998 في 31 ديسمبر 1998، و تتكون إيراداته حسب المادة 85 من قانون 02/97 من تخصيصات الميزانية و إعانات الدولة في حدود 1% من إيرادات الجباية البترولية، بالإضافة إلى الإعانات المحتملة.

1- عبد الوهاب غزالي، " التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس"، المدرسة الوطنية للإدارة، فرع إدارة محلية (دفعة 39)، الجزائر - 2006. ص32

2- أحمد شريفي، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق - 2009. ص40

و كلف وزير الداخلية و الجماعات المحلية بإقرار مشاريع الصندوق على مستوى مجلس الوزراء بحكم المادة 75 من قانون المالية لسنة 2006 المعدلة للمادة 17 من القانون 02/97 المتضمن قانون المالية لسنة 1998 بعد ما كان من مهام الوزير المكلف بتهيئة الإقليم.

**٣ برنامج تنمية الهضاب العليا ( 2005 ) :** إستفاد من مبلغ 620 مليار دج، و إستفادت منه 23 ولاية في المجالات التالية : (1)

- تحسين ظروف الحياة للسكان بمبلغ 288 مليار دج.
- ترقية التنمية الاقتصادية بمبلغ 233 مليار دج.
- تعزيز مصالح الدولة ( قطاع العدالة ) بمبلغ 18 مليار دج.
- تمويل البرامج التنمية البلدية بمبلغ يقارب 37 مليار دج.
- مشروع المدينة الجديدة لبوغزول بمبلغ 29 مليار دج.
- **ثانيا - مخططات التنمية المحلية :**

تعتبر المديرية العامة للميزانية التابعة لوزارة المالية ، من بين الهيئات المكلفة هي المكلفة بإعداد الخطة التنموية في الجزائر ، و نجد أنّ هناك عدّة أنواع من المخططات ، أهمها :  
لامركزية التخطيط على المستوى الجهوي و المحلي :

**- على المستوى الجهوي :**

إنّ تنفيذ الأعمال على المستوى الجهوي ، يجب أن يرمي إلى رفع الإنتاج الفلاحي و الإستغلال الأمثل للموارد المائية و توزيع الشبكة الصناعية ، بواسطة ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و إيلاء عناية أكبر للعالم الريفي وخلق توازن بين البلديات ، الشغل الشاغل بالنسبة للولايات ، كما ينبغي أن تسمح الإجراءات التي تمّ الشروع في تطبيقها والمتعلقة بتنظيم اللامركزية وتعزيزها بتحقيق تقدم معتبر في ميدان تقوم الإمكانيات الطبيعية و المادية والبشرية ، وبالتوصل إلى الاستعمال الأمثل لقدرات الإنتاج والإنجاز .

ويجب تنفيذ هذه العمليات في إطار المسعى التنموي الريفي المندمج، بما يضمن الانسجام بين أهداف الإنتاج و الأهداف الاجتماعية، ومن هنا يتعين تحسين شروط الحياة الملائمة في المناطق الريفية المعنية بتنسيق بناء المساكن الريفية المناسبة و إنجاز أعمال متعلقة بالتربية و الصحة و النقل و الكهرباء والتسلية والثقافة لصالح المنتجين والشبيبة ذلك كلّ له اتصال مع الجهود المبذولة من أجل تنمية الإنتاج الفلاحي .

و في نفس السياق ، بات من الضروري دفع عجلة التنمية في هذه المناطق ، في إطار مسعى شامل يرمي إلى تقويم الإمكانيات الطبيعية وإستغلالها بترقية و إنشاء نشاطات صناعية أو تقليدية ، تسمح بخلق مناصب شغل و بتوزيع المداخيل وتضمن إستقرار السكان .

1- غنية بدال، " التخطيط البلدي و التنمية المحلية"، فرع ادارة محلية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006 ص 13 .

يشكل تنفيذ هذه البرامج الجهوية المتعلقة بالتنمية الفلاحية و بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالسكن وبفك العزلة وكهرية المناطق الريفية ، وبالتجهيزات الجماعية بعدا أساسيا لتحقيق التوازنات الجهوية.

#### - على المستوى المحلي :

تبرز هنا المكانة الهامة التي تحتلها كل من البلدية والولاية بإعتبارهما عونين إقتصاديين مكلفين مباشرة بتلبية الحاجيات الإجتماعية للمواطنين، وهذا طبعا وفقا للنصوص المحددة لصلاحيات كل من البلديات والولايات في الميدانيين الإقتصادي والإجتماعي ، ونميز بين صنفين من المخططات المحلية :

#### ✓ المخطط الولائي : (1)

يشكل هذا المخطط الأداة اللامركزية والمعززة للتخطيط، وكذلك الأداة المنشئة للهيكل الحقيقية غير المركزية للتخطيط الكفيلة بإعداد مشاريع تنمية متناسقة و مكيفة مع الشروط والإمكانات المحلية ، وهكذا تم إنشاء وتدعيم في إطار إعادة تنظيم المجلس التنفيذي للولاية ، هيكل للتخطيط والتهيئة العمرانية مكلفة بتنشيط وتنفيذ أشغال التخطيط، ويعد مخطط الولاية وفق ما تم تحديده في قانون الولاية ، و يحدد كذلك على وجه الخصوص أهداف التنمية الشاملة و المتكاملة للولاية ، و كذا الوسائل بمختلف أنواعها و مصادرها الضرورية لهذه التنمية .

كما يجب على مخطط الولاية أن يحقق ترتيب و إدماج و تنسيق كافة الأعمال المتعلقة بالإنتاج والإنجاز وتكوين مختلف المتصرفين العاملين على تراب الولاية ، كما يجب أن يشكل أداة مفضلة في العلاقة بين الولاية والسلطة المركزية من جهة ، والوسيلة الكفيلة بضمان التحكم والتوازنات الميدانية الداخلية للولاية من جهة أخرى. (2)

ويجب أن تشهد الولاية من خلال مجلسها التنفيذي ، تدعيم المهام التالية :

- التنشيط و التنسيق في إعداد و متابعة مخطط التنمية على كل المستويات .
- تنفيذ العمليات الخاصة بالتهيئة العمرانية .
- تطوير الدراسات المحلية حول الموارد و الإمكانات .
- تنمية الإعلام الآلي و تخطيطه .
- إشراك القطاع الخاص في المخططات المحلية .

#### ✓ المخطط البلدي :

تشكل هذه الوسيلة إطارا متلائما مع الشروط المحلية ، لذلك ينبغي الحرص على إثرائه و تحسين محتواه وإجراءاته ، وطرق تمويله ومتابعته ، وهكذا يجب إعداده في إطار المخطط الولائي بتنشيط من السلطة الولائية ، ضمن

1 - محمد حاجي، " التمويل المحلي و اشكالية العجز في ميزانية البلدية "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة- 2004، ص65.

2 - Revue de CENEAP ( Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Population et le

" Décentralisation et organisation territoriale Développement ) n°26, Alger 2002. p55.

إجتماعات تنظمها هذه الأخيرة ، كما يجب يخص مخطط الأعباء الموكل للبلدية بموافقة الولاية ، و يراعي الأولويات المقررة .

إنّ تعميق لامركزية التخطيط و توسيع مسؤوليات المجموعات المحلية ، يستلزم توزيعا عادلا لوسائل التنمية بين مختلف الولايات و مختلف البلديات ضمن الولاية الواحدة ، و بهذا الصدد يشكل استكمال عمليات إصلاح الجباية المحلية ، وإنشاء جهاز مصرفي على مستوى الولايات و البلديات، و تطبيق المخطط الوطني لتعيين الإطارات وللجوء المكثف إلى الخدمة العسكرية .

وفي مجال التكوين ، يتعين تنفيذ الخريطة الخاصة بالتكوين المهني ، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد المحلي ، لاسيما بإنشاء مراكز حسب القدرات و الحاجيات الجهوية و المحلية .

#### - البرامج القطاعية الممركزة :

هي مجموع البرامج التنموية التي تضم مشاريع من الحجم الكبير ، و تتطلب هذه المشاريع تقنيات وإمكانيات كبيرة تتعدى الجماعات المحلية، و بالتالي فهي تسجل باسم الوزارة المعنية ، و يشرف عليها الوزير مباشرة لضمان السير الحسن و الفعال ، و تمويل هذه المشاريع من ميزانية الدولة للتجهيز .

#### - المخططات البلدية للتنمية :

وهي مشاركة البلدية في التخطيط ، و الذي يشمل كل القطاعات ، و يعتبر الوسيلة المثلى للتهيئة العمرانية، و يعد وفقا للبرنامج الوطني و البرنامج القطاعي للتنمية لتلبية حاجيات السكان .

إنّ إعداد هذه المخططات التنموية المحلية يمر بخمسة مراحل ، و هي :

- تحديد الهيئة المركزية للأهداف الكبرى، والأهداف الواجب تحقيقها ويكون بمثابة دليل للجماعات المحلية<sup>(1)</sup>.
- تساهم البلدية بإقتراحاتها بالنسبة للمشاريع الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية و المخطط القطاعي تشكيل لجان تقنية ولأئية تنسق مع البلدية و تدرس اقتراحاتها .
- دراسة الإقتراحات المستقبلية من اللجان القطاعية على مستوى الدائرة ، و تدرس كذلك في إطار لجنة تنسيق على مستوى الولاية، و تهدف عملية التنسيق هذه إلى إحاطة المشاكل و تحقيق التوازنات القطاعية و المحلية .
- يدرس على مستوى مقر الولاية المخططات البلدية للتنمية و القطاعي للتنمية ، و تحدد المسائل التقنية مع دراسة للشروط العامة لإنجاز المشاريع و مطابقة الأهداف مع التوجهات الوطنية .

1 - كريمة ربحي ، زهية بركان ، "وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية" (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية )، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات، 2008، ص14

وتعتبر التنمية المحلية خاصة على مستوى البلدية الخلية الأولى، هذا لأنها مكان التقاء الآفاق الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يتعين عليها إعداد مخطط لتنمية اقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية ، وأشار إلى أنّ معظم البرامج التنموية تعتمد على تمويل من موارد الدولة . و تتميز برامج التنمية المحلية ب: (1)

- القيام بالعمليات التي من شأنها تلبية حاجيات المواطنين .
- تركز هذه البرامج على مستوى إقليم البلدية ، بصفتها جماعة محلية و قاعدة أساسية للدولة .
- البعد الجوّاري .

إنّ تمويل هذه البرامج يعتمد على عدة أشكال، فإمّا أن تكون على شكل تمويل ذاتي ، أو تمويل نهائي للدولة أو إعانات .

فعلى البلدية إذن إدماج وتشجيع المبادرات الخاصة ودعمها لغرض تنويع مصادر تمويل تنميتها، كما عليها التكفل والاهتمام بالتنمية الحضرية وتحسين الاقتصاد المحلي، والسهر على عمل السلطات العمومية في مجال التنمية.

<sup>1</sup> كريمة ربحي، زهية بركان، مرجع سابق، ص14

### خلاصة واستنتاجات :

بالرغم مما تقوم به الادارة المحلية بصفة عامة في اطار التنمية من مجهودات، يبقى الواقع دوما يناقض مطالب المواطنين، يظل دور الادارة المحلية دوما اداري بالرغم من الضرورة التي تتطلب ان تكون عاملا اساسيا و مشاركا بصفة عامة في التطور الاقتصادي خاصة و ان مقياس التطور هو دائما الاقتصاد، فعلى كل بلدية ان تعمل جاهدة في اطار مخططاتها التنموية على تحقيق تنمية ملحوظة تساهم في تغيير الوضع الذي تعيشه الى الحسن مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة البلدية ومتطلبات سكانها ومواردها المالية و البشرية ، والتطورات الاقتصادية الحاصلة فتعمل على زيادة مواردها المالية واستغلالها استغلالا عقلانيا واستغلال الطاقات البشرية و المحافظة عليها بطريقة ذكية .

وما يمكن ملاحظته الدور الذي يلعبه التخطيط المحلي في التنمية المحلية ،وهو دور لا يستهان به اذا بعناية اكبر واذا ادركت السلطات المحلية انه وسيلة فعالة و ضرورية لتحقيق اللامركزية بمفهومها الحقيقي ،لا مجرد حلم مثالي تنادي به الجماعات المحلية ،و دليل ذلك هو اكبر و اكثر المشاريع تندرج ضمن المخططات المحلية للتنمية ،الامر الذي يدل على ان هذا المخطط هو فعلا اداة للتنمية و ترقيتها ،بالإضافة الى الاخذ بكل ما من شأنه ان يساهم في تحقيق التنمية المحلية كالتنمية المحلي الذي يعد بدوره وسيلة فعالة خاصة في حال توفر الامكانيات الطبيعية، التي تحتاج الى من يستغلها في مشاريع تعود بالنفع العام ،بالإضافة الى اعادة النظر وبصفة جدية في الموارد المالية لكل بلدية ومساعدة البلديات العاجزة للخروج من عجزها، من خلال تظافر جهود مختلفة لمسؤولي البلديات والجماعات المحلية بصفة عامة.